معجمة الأفعال الثلاثية المجردة السالمة حسب مساراتها الاشتقاقية

A Lexicon of Sound Triliteral Verbs Categorized by Their Derivational Paths

الباحث: عبد اللطيف التقي
abdlatif1411@gmail.com
المشرف: الأستاذ محمد التاقي
takimed1964@gmail.com
جامعة محمد الخامس، الرباط
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
المملكة المغربية

الملخص:

يتعرض المقال للحديث عن طبيعة الجذور الثلاثية المجردة السالمة، من حيث اشتقاقه بالمضارع، وما يجعل الجذور تتخذ الصيغ قالبا لها، تارة بتفرد التوجه، وتارة بتعدد التوجه، بمرجعيات صواتية وصرفية ودلالية. ونروم من خلال هذه الدراسة الكشف عن الآلة المتحكمة في هذه المسارات، وذلك بطرح مجموعة من الإشكالات عن عين الفعل، لما لها من أهمية كبيرة في الدراسات اللغوية القديمة والحديثة. وقد اتبعنا منهجية في الوصول إلى بعض النتائج الهامة بخصوص الموضوع، وذلك بجعل المعطيات مركز الملاحظة والوصف والتصنيف، وبمعاينتها توصلنا إلى تفسير جزئي لهذا المسار، وخلاصته أن لصوامت الجذور دورا هاما وفعَّالا في تحديد توجه حركة عين الفعل الثلاثي المجرد السالم، وذلك بالنظر إلى سماتها الصوتية والصرفية والدلالية.

الكلمات المفاتيح: الجذر، التناوب الصائتي، الصرف صواتة، المعجم

abstract:

The article discusses the nature of the sound, bare, trilateral roots, focusing on their derivation in the present tense and what causes these roots to take specific forms. This occurs sometimes with a unique direction, and other times with a variety of directions, based on phonetic, morphological, and semantic references. Through this study, we aim to uncover the mechanism that governs these processes by raising a series of questions about the root verb, which is of significant importance in both

classical and modern linguistic studies. We followed a methodology to arrive at some important conclusions about the topic, making the data the center of observation, description, and classification. By examining these data, we reached a partial explanation of this process, and the conclusion is that the consonants of the root play an essential and active role in determining the direction of the trilateral, bare, sound verb's movement, based on its phonetic, morphological, and semantic features.

Keywords: root, vowel alternation, morphology, phonology, lexicon

المقدمة:

"عين الفعل عين العربية"، هذه العبارة التي سادت بين علماء اللغة العربية، من الحِقب الماضية، كانت لُب التوجهات اللغوية العربية، نحو اكتشاف الظواهر. أما عن علمية هذه العبارة فلها ما يُعللها عند المتقدمين، كما ورد عند ابن جني، عن قوة عين الفعل الثلاثي، وتوسطه بالصيغة الصرفية، ويتعلق مقالنا عن الأفعال الثلاثية الماضية المجردة السالمة، بتتبع عينها وحركاتها التي تتناوب فيها، محاولين الكشف عن المكونات اللسانية للآلة الذهنية عند المتكلم باللسان العربي. وذلك من أجل تحديد صيغة محددة من صيغ الأفعال الثلاثية المجردة السالمة لجذور معينة، ليجعل منها فعلا بمحددات لسانية يشمل صورة صرفية (الصيغة/الوزن)، وصوتية صواتية (مجموعة من العمليات الذهنية اللغوية)، وتركيبية (تتضمن زمن الفعل والحدث)، ودلالية (إذ يحمل دلالة معينة يحددها المعجم)، ومن هذا المنطلق يمكن طرح الإشكالات المركزية الآتية:

1- هل يُمكن تنميط الأفعال الثلاثية المجردة السالمة من حيث طبيعة الصيغ التي تُبنى عليها؟

2- ما طبيعة المسار الاشتقاقي للفعل الثلاثي المجرد السالم؟

3- هل تُحدد حركة عين الفعل الثلاثي المجرد السالم بنوع صوامت الأصول بالجذر؟

4- هل يمكن اعتبار حركة عين الفعل الثلاثي الصائت التصنيفي (Voyelle classificatoire) صائتا دلاليا؟

هذه الإشكاليات تبدو معالمها أكثر وضوحا، حين نلاحظ أن لكل صيغة من صيغ الفعل الثلاثي المجرد السالم جذرا يتميز بخصوصيات ينفرد بها، والمعطيات التي لدينا تؤكد ذلك، حتى وإن افترضت له صيغة غير تلك الصيغة، فقد لحنت، ولم تراعِ نظام اللسان العربي. وينطبق الأمر على باقي الجذور، وهذا النوع من الجذور يتفرد بدلالته الصيغية والمعجمية والتركيبية والصوتية إلى غير ذلك، ولا يحق للمتكلم التصرُّف في صيغتها، أو في حركة عين فعلها.

نرى في معطيات أخرى أن الأمر يختلف عما جاء في ملاحظات المعطيات السابقة، إذ إن المعطيات الثانية تتميز باشتراك الجذر الواحد لصيغ مختلفة. يتمثل هذا الاشتراك في أربعة اشتراكات للجذور، ثلاثة منها تضم اشتراك الجذر الواحد لصيغتين (اشتراك مزدوج)، والاشتراك الآخر ينفتح فيه الجذر على باقي الصيغ الثلاث (اشتراك متعدد). ويمكن تعميق ملاحظاتنا

للمعطيات بإنزالها في قوالب لنظريات لسانية (Théorie Linguistique) نحاول من خلالها الكشف عن تفسير للتناوبات الحركية داخل عين الفعل الثلاثي المجرد السالم، ومحاولة الوصول إلى تفسير الإشكاليات المطروحة أعلاه.**الإطار النظري:**

1. طبيعة المعطيات المُعتمَدَة

تؤكد معطياتنا أن عدد صيغ الفعل الماضي الثلاثي المجرد السالم، الوارد في اللسان العربي هي ثلاث صيغ فقط:

فعَل	faʕal
فعِل	faʕil
فعُل	faʕul

تساءلنا عن محدودية هذه الأفعال، ولم اكتفى اللسان العربي بهذه الصيغ الثلاث فقط؟ وقد تبين أن سبب ذلك يكمن في اعتبارات حركية تم حصرها في مقولات دلالية وأخرى تركيبية.

والمُلاحظ من الصيغ هو:

ثبات الصوامت الأصول $\sqrt{f\ \S\ l}$.

ثبات الصائت الأول \a\، لدلالته على البناء للمعلوم مقابل البناء للمجهول.

حصول تغيير بالصائت الثاني (الصائت التصنيفي) من الصيغة الصرفية، إذ تتناوب الحركات الثلاث داخليا على مستوى عين الفعل، وهو تناوب محدود بالكم، لكن غير محدد الكيف؛ أي كيف يقع هذا التناوب ومتى؟

اشتراك الصيغ الثلاث في هيكل واحد، مكارثي (McCarthy 1979)، الذي يمثله الهيكل: ص صا ص صا ص، (التاقي، 2021، ص: 130). هذا الهيكل لا يفرّق بين الصيغ الثلاث: faʕal وfaʕil وfaʕul.

تمثل الجذور (الأصول الثلاثية الصامتية)، المرجع الخام الذي يخضع لإسقاط صيغة صرفية للأفعال الثلاثية المجردة السالمة عليها، وبالتالي ينفتح الجذر الواحد على ثلاث صيغ، مبدئيا يقبلها كلها ما لم تُحدده مُحددات لسانية:

الشكل (1):

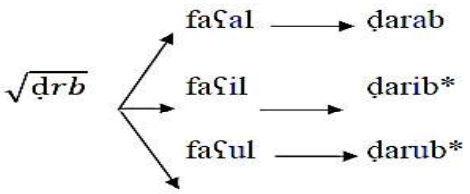

الشكل (2):

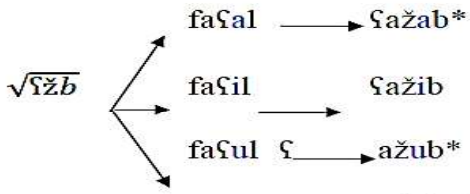

الشكل (3)

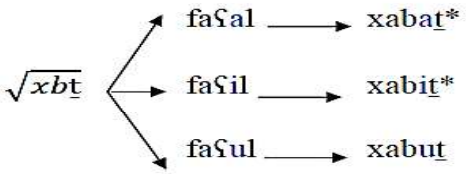

فكما يتبين من الأشكال الثلاثة (1) و (2) و (3)، فإن الجذور تنفتح على الصيغ الثلاث جميعها، إلا أن صيغة واحدة تكون الأنسب لها، وتُعتبر باقي الصيغ لاحنة والتي عبَّرنا عنها بالنجمة (*)، ناهيك عن وجود بعض الجذور التي تشترك في صيغتين، وأخرى تشترك في ثلاث صيغ، أي إنها تقبل كل الصيغ وسيأتي الحديث عنها أثناء تصنيفنا للمعطيات.

أبانت المعطيات أيضا على أن المتغير في جذع الفعل الثلاثي المجرد السالم، هو صائت عين الفعل، وهو نواة (Noyau) المقطع الثاني في الصيغة الصرفية الآتية

الشكل (4):

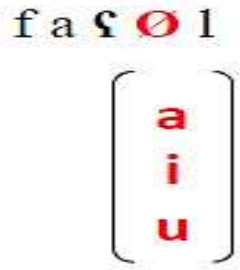

فالعنصر (Élément) الفارغ في الصيغة أعلاه لا يملؤه إلا إحدى الحركات الثلاث، والسؤال يكمن في الصوائت، أيُّها أنسب لجذر من الجذور، وأي معيار يتم وفقه اختيار صائت من الصوائت الثلاثة لجذر ما؟ هل يتعلّق الأمر بتآلف أصوات الجذر، أم بدلالته المعجمية، أم بتركيبه؟ وماذا عن الصيغ التي تشترك في جذر واحد؟ ألهذا الاشتراك علاقة بطبيعة الجذور؟

2. تصنيف المعطيات

إن المتأمل في المعطيات (Données) التي استقيناها من ثلاثة مجلدات من لسان العرب لابن منظور، يلاحظ بشكل جلي، أن الصيغ الصرفية تنحى منحى تقسيميا، إذ إنها ثُنائية التوجه، بوجود صيغ مُنفردة، وأخرى مشتركة:

الصيغة المنفردة (Formes Solos): هي الجذور التي تتخذ صيغة من صيغ الفعل الثلاثي المجرد السالم لها منفردة به، ولا تقبل بصيغ غيره، كالجذور التي في الأشكال: (1) و (2) و (3).

الصيغ المشتركة (Formes Commune): هي الجذور التي تقبل ورودها في صيغتين صرفيتين (جذور مزدوجة)، أو في ثلاث صيغ، أو: هي الصيغ التي تشترك في جذر واحد، قد يكون هذا الاشتراك اشتراكا مع الدلالة، أو اختلافا فيها. ولتوضيح ذلك نورد الأشكال الآتية:

1- <u>الجذور المزدوجة:</u>

الشكل (5)

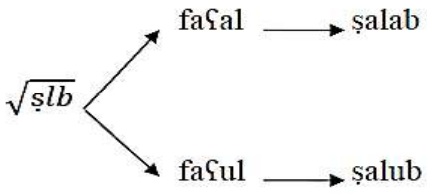

الشكل (6)

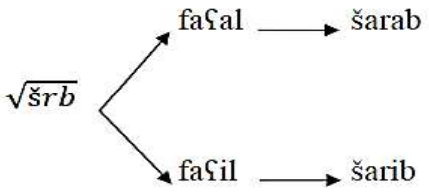

الشكل (7)

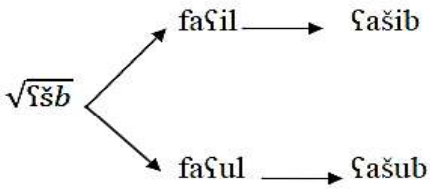

2- <u>الجذور التي تشترك في ثلاث صيغ:</u>

الشكل (8):

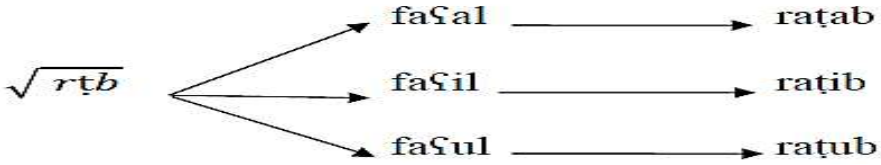

المُلاحظ أن هذا التصنيف هو موضوع تحت نسق لساني، ونظام تتداخل فيه المستويات اللسانية على مستوى الجذور، ولا نجزم أنها المُتحكمة في توجهها نحو الصيغ الصرفية للأفعال الثلاثية المجردة، بل نقول إن ترابط المكونات اللسانية للجذر، جعل توجهه منوطا بمدى توافق هذه الكلمات في الجذر نفسه، أي بتعبير قواعدي:

إذا توفرت الشروط الصوتية والصواتية في الأصوات الأصول لهذا الجذر، وتوافقت مع المكون الدلالي فإن هذا الجذر يتجه إلى صيغة: faʔØl.

ويمكن نعت المكونات اللسانية بالمصفاة (Filtre)، التي تُحدد توجه جذور معينة، إلى صيغ معينة، بالاستعانة بآلة توليدية للأفعال الثلاثية المجردة السالمة. وإلى هنا فهذا الجذر لا زال يطرح إشكالات عِدة أهمها:

هل حقا تنتظم الجذور في أعلى الآلة التوليدية، بالاعتماد على المكونات اللسانية؟

3. ملاحظة المعطيات

1.3. على المستوى الصرفي الصواتي

إن لكل صيغة من صيغ الفعل الثلاثي المجرد السالم جذرا يتميز بخصوصيات ينفرد بها، فالجذر مثل $\sqrt{Hžb}$، لن تجد له صيغة مناسبة إلا صيغة faʔal، أي [Hažab]، وإن افترضت له صيغة غير تلك الصيغة، فقد لحنت، ولم تراعِ نظام اللسان العربي، وينطبق الأمر على باقي الجذور، كالجذر $\sqrt{trb}$، فيتوجه لصيغة faʔil لا غير [tarib]. وكذا الجذر: $\sqrt{ʕtd}$، فإنه يتوجه للصيغة faʔul فقط أي [ʔatud]، فإن وضعت هذه الجذور في صيغ أخرى، غير الصيغ التي انفردت بها، فسد اللفظ والمعنى معا، وبالتالي فساد نظام ونسق هذا اللسان. هذا النوع من الجذور يتفرد بدلالته الصيغية والمعجمية والتركيبية والصوتية إلى غير ذلك، ولا يحق للمتكلم التصرُّف في صيغتها، أو في حركة عين فعلها، وهنا يمكن طرح أسئلة عنها كالتساؤل عن:

ماهية هذه الجذور؟

ولم اختصت بتفرد صيغها؟

وما تفسير انتقال كل جذر لصيغة محددة له دون غيرها؟ لماذا [Hažab] وليس */Hažib/ أو */Hažub/؟ ولِم [tarib] وليس */tarab/ أو */tarub/؟ وأخيرا لِم [ʔatud] وليس */ʔatad/ أو */ʔatid/؟

من جهة أخرى فناك معطيات تتميز باشتراك الجذر الواحد لصيغ مختلفة، وهو اشتراك يتمثل في أربعة اشتراكات للجذور، ثلاثة منها تضم اشتراك الجذر الواحد لصيغتين (اشتراك مزدوج)، والاشتراك الآخر ينفتح فيه الجذر على باقي الصيغ الثلاث (اشتراك متعدد):

1- الاشتراك المزدوج:

الجذور التي تنفتح على الصيغتين: faʔal وfaʔil، كالجذر: $\sqrt{rkb}$ [rakab]، [rakib].

الجذور التي تنفتح على الصيغتين: faʔal وfaʔul، كالجذر $\sqrt{rsb}$ [rasab]، [rasub].

الجذور التي تنفتح على الصيغتين: faʔil وfaʔul ، كالجذر $\sqrt{ʔšb}$ [ʔašib] ، [ʔašub].

2- الاشتراك المُتعدد:

الجذور التي تنفتح على الصيغ الثلاث للفعل الثلاثي المجرد السالم: faʔal، و faʔil ، و faʔul، كالجذر $\sqrt{bht}$.

يمكن أن نُعمق ملاحظاتنا للمعطيات بإنزالها في قوالب لنظريات لسانية (Théorie Linguistique) نحاول من خلالها الكشف عن تفسير للتناوبات الحركية داخل عين الفعل الثلاثي المجرد السالم:

2.3. الصواتة التنضيدية/المستقلة القطع

تبين لمكارثي McCarthy في دراسته للصيغ العربية أن بعضها تتوّحد في بنائها الهيكلي (McCarthy 1979)، فلم يُفرق بين صيغ الفعل الثلاثي، ولا بين صيغة البناء للمجهول إذ إنها تحمل نفس السلسلة الهيكلية لها، ورأى أن الاختلاف يتمثل في واجهة هذه الصيغ وفي الدلالات الحاملة لها، وليس في الهيكل: ص صا ص صا ص، فصارت الصيغ: فَعَل وفَعِل وفَعُل وفُعِل، تحت نفس الهيكل.

إلا أن هذا التوحيد الهيكلي لهذه الصيغ يثير مجموعة من الإشكالات إذا ما تم ربطها بعقود الربط التي اقترحها مكارثي McCarthy ، والتي نُجمِل مبادءها فيما يأتي:

أ- تُربط الأجزاء التنضيدية بوحدات الهيكل (ص و صا)، الواحد تِلوَ الآخر من اليسار إلى اليمين.

ب-إذا تم تطبيق العقد أ، وبقيت وحدات من الهيكل شاغرة، فإن الجزء التنضيدي الموجود في أقصى اليمين، يتوسع ويرتبِط بها.

ج- إذا كان عدد الوحدات الهيكلية يقل عن عدد الأجزاء التنضيدية، فإن تلك الموجودة في أقصى اليمين تظل عائمة، وبذلك لا تتحقق على المستوى الصوتي (التاقي، 1992، ص 129).

أمام هذه العقود يمكن الحديث عن العقد الأول فقط بالنسبة للصيغتين: faʔil وfaʔul ، إذ يراعي ما جاء في العقد الأول من نظرية عقود الربط، وبالتالي بقصي باقي العقود، ونوضحه بالشكليين الآتيين:

الشكل (9) أ: تمثيل فعل tarib:

الشكل (10) ب: تمثيل فعل ʔatud:

أما عن صيغة faʔal ففد فعَّلت العقدين أ وب في النغم الصائتي، حيث تم ملء العنصر الصائتي الثاني بالعنصر الصائتي الأول لكونه آخر العنصر التنضيدي للنغم الصائتي الذي توسع في العنصر الصائتي الثاني الشاغر، ويوضح الشكل (11) هذا التفعيل:

الشكل (11): تمثيل الفعل Hažaba

لا تعالج عقود الربط قضيتنا ولا تمنح تفسيرات للإشكالات المطروحة بالبحث، وقد أوردناها لمعرفة ما يربط هذه الصيغ بعضها ببعض، وما يفصل بينها، وهو ما اتضح لنا في الصيغتين: faʔil وfaʔul، اللتين تُربطان بكل الصرفيات الممكنة في الخطوط التنضيدية، وهو الأمر الذي لا نجده بصيغة faʔal، لأن الصائت الأول من الفعل: \a\، ينتشر لموقع الصائت الثاني من الهيكل. والمُلاحظ أن الصيغ الثلاث يجمعها هيكل واحد رغم تنوع حركات عين الفعل الثلاثي المجرد، وهذا التصور يحجب جوهر الظاهرة التي نعالجها (التناوبات الحركية الداخلية بعين الفعل الثلاثي المجرد السالم)، إذ إن التحقيق الصوتي للصيغ الصرفية يختلف تماما عن ثبات الهيكل في الصيغ الثلاث بالصواتة التنضيدية.

3.3. الصواتة المقطعية

تُعد الصواتة المقطعية (Phonologie Syllabique) تطويرا للصواتة التنضيدية، إذ قام كل من لوفنشتام وكاي (*Lowenstamm et Kaye 1986*) (التاقي، 2021، ص: 131) بالاهتمام بما هو فوق مقطعي، فتم إقحام البنية المقطعية ضمن التمثيل الصواتي، وتم التفريق بين المقاطع الصوتية والمقاطع الصواتية، وهذا الأخير-المقاطع الصواتية- تم القيام بموجبها على تعويض المواقع الموسومة بصامت وصائت بمواقع خالصة، تخضع للتأويل المقطعي، بالاعتماد على المقاطع الصواتية العربية. اعتُبِرت هذه المواقع (الهياكل) أكثر تجريدا من الصيغ، وأقل عددا من حيث المقاطع مما يَسهُل معه تفسير بعض الظواهر اللسانية. حددت المقطعية قمما للمواقع الخالصة؛ تمثل قافيته ونواته واستئنافه وذيله، وعلى المستوى الصوري[1] لهذه المكونات المقطعية التي قامت على قمم،

[1] - هذا التمثيل هو تمثيل للسان العربي.

فكل قمة تمثل مقطعا، وأهم ما في المقطع النواة، والتي إن تفرعت فإن عنصر القافية لا يتفرع، ولا يمكن للاستئناف أن يربط بصائت، وأما الذيل فربطه يكون اختياريا، ولا يُربط بصائت كذلك. يمكن تمثيل المقطعية على الشكل الآتي:

الشكل (12): تمثيل البنية المقطعية:

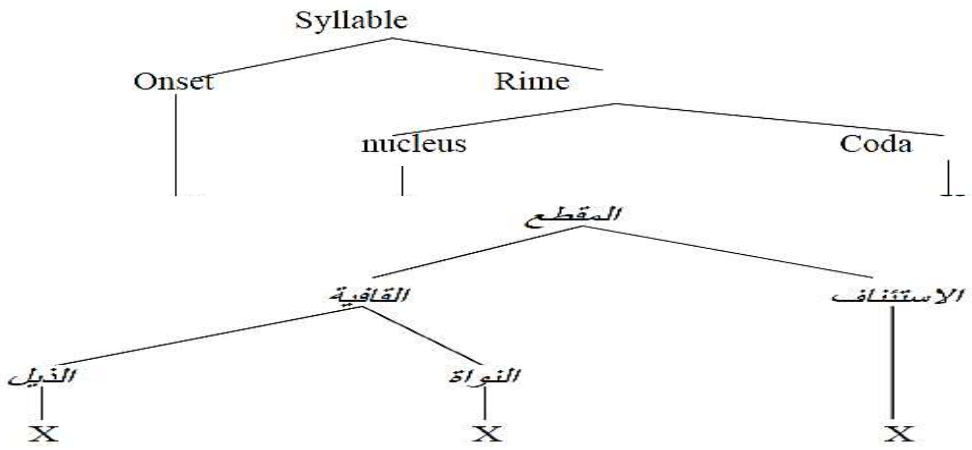

إن المقاطع الصواتية العربية محدودة، وعناصر تشكيلها ثلاثة، وأما عن سعة مقاطعها فهي ما بين اثنين وثلاث وهي:

المقطع المغلق: *ص صا ص*

المقطع المفتوح: *ص صا صا*

المقطع القصير: *ص صا*

ويمكن إيضاح هذه المقاطع على الصيغ الصرفية للأفعال الثلاثية الماضية السالمة في الشكل الآتي:

الشكل (13): تمثيل البنية المقطعية للصيغ الصرفية: faʔal وfaʔil وfaʔul

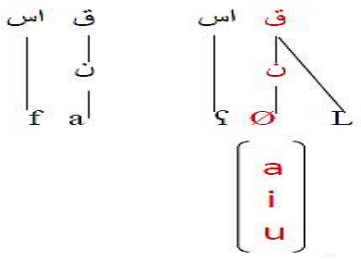

يمكن أن نلاحظ أن المقطع الأول (المقطع القصير) ذو بنية قارة، لا يخضع لأي تغييرات اشتقاقية في الأفعال الثلاثية المجردة السالمة، إلا أن نواة المقطع الثاني (المقطع المغلق) عبارة عن مكان قابل للملء بالصوائت الثلاثة، إذ تتناوب فيه الصوائت داخليا أي في البنية المقطعية نفسها، باعتبارها عناصر نووية، ولا يستقيم المقطع إلا بها.

إن النتائج المُتحصل عليها في البنية المقطعية، لا تُفسر طريقة عمل التناوب الصائتي في المقطع، وإنما تشير البنية إلى إمكانيتها، إلا أنها لا تجيب عن سؤال متى تكون حركة الفتحة أو الكسرة أو الضمة نواة في استئناف المقطع الثاني؟ وأيضا لا تجيب الصواتة المقطعية عن سبب اشتراك الجذور في صيغتين أو أكثر!

4.3. التناوب الصائتي انطلاقا من النظرية الأبوفونية

اقترح كرسل ولوفنشتام (Guerssel & Lowenstamm *1990-1996*) قضية التناوب الحركي لضبط الأفعال العربية وتتبع مساراتها من الفعل الماضي إلى المضارع، وهو ما يجعلنا نطرح السؤال عن إمكان الاشتغال بالمسار العكسي للتناوب الصامتي، وننطلق من الفعل المضارع إلى الفعل الثلاثي المجرد السالم؟ إذ إن التغيير الحاصل بالأفعال الثلاثية المجردة حاصِل في صائت عين الفعل، لا في حروفه الأصول، نتساءل للوصول بهذا الاقتراح إلى نتيجة نستطيع من خلالها التنبؤ بحركة عين الفعل الثلاثي المجرد السالم، لذا يجدر بنا تتبع المسارين معا ثم نستخلص بعدها المسار العكسي لهما: الشكل (14):

لتصفية هذه الأفعال نقول إن المسار:

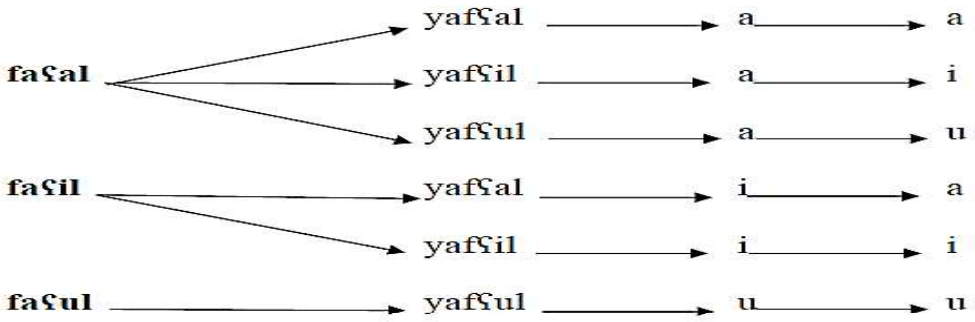

a ← a: يتحقق عند ورود حرف حلقي (Pharyngal) في عين أو لام الفعل.

i ← i: وهو استثناء إذ يضم بضعة أفعال فقط، ويقبل أن يتحقق في المسار الآتي: ⟶

a i

ونحصل في الأخير على التناوبات الآتية في الشكل:

الشكل (15):

إذا افترضنا أن النظام الصرفي العربي، له توجه من المضارع إلى الماضي، فإننا سنجده ينتظم على الشكل التالي:

الشكل (16):

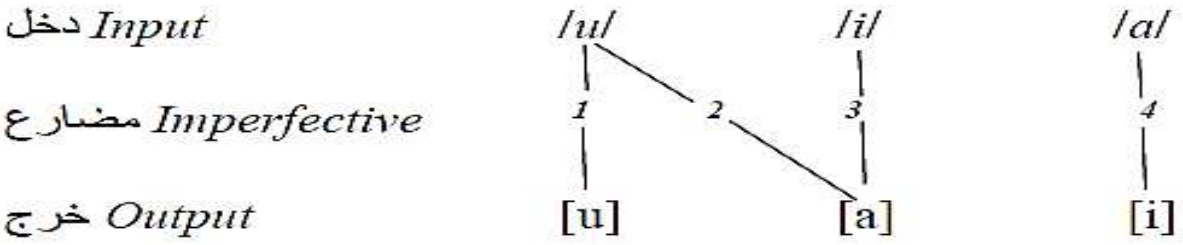

إن الإشكال المطروح يقع في حركة الفتحة التي تتوجه من الماضي إلى المضارع بتوجهين، مما يجعل من السهل توقع عين الفعل الماضي مبدئيا، لكن يظل الإشكال في الصائت /u/ بالمضارع، إذ ليس كل فعل مضارع على صيغة yafʕul ماضيه faʕal، فقد يكون ماضيه faʕul أيضا. من الشكل (16) يمكن استخلاص المسار الأبوفوني العكسي، وذلك بتحديد توجهات حركات الصوائت من المضارع إلى الفعل الثلاثي المجرد:

الشكل (17): المسار الأبوفوني العكسي:

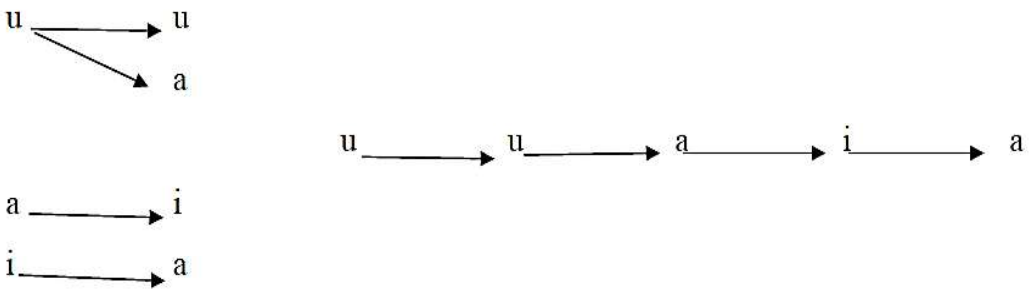

رغم ما يشوب هذا المسار من إشكالات داخلية، كثنائية القطبية، التي عالجها الباحثان كرسل ولوفنشتام Guerssel & Lowenstamm، إذ تم تعويضها بالقطبية الأحادية بالنسبة للتوجه الخاص من الفعل الماضي إلى المضارع، إلا أننا نجدها تتكرر في الفعل المضارع، مما جعل الباحثَيْنِ يفترضان أن نظام اللسان العربي له توجه من الماضي نحو المضارع. ومنه نرى أنه يمكننا التنبؤ بحركة صائت عين الفعل الماضي المجرد السالم انطلاقا من صيغتي المضارع: yafʔal، الذي يُفترض أن يكون المقابل له في صيغة الماضي هو: faʔil، وصيغة yafʔil، الذي يُفترض أن يكون فعله على صيغة: faʔal، إلا أننا نقف عند صيغة yafʔul، التي لا يمكن أن نتنبأ لها بحركة ثابتة للفعل الثلاثي المجرد السالم، فنقف في كونها تقبل الصيغتين: faʔal أو faʔul، مما يدعو للتساؤل التالي: متى تتوجه صيغة المضارع yafʔal لصيغة faʔal؟، ومتى تتوجه إلى faʔul?.

إن النظرية الأبوفونية (Théorie Apophonique) العكسية التي اقترحناها لا تجيب على إشكالية اشتراك بعض الجذور لصيغ أخرى للفعل الثلاثي المجرد، لا سيما أن المعطيات أبانت عن وجود حالات أخرى للجذور، التي تشترك في جميع الصيغ.

5.3. على المستوى الدلالي

إن تشارك الجذور في صيغتين أو أكثر من صيغ الفعل الثلاثي الماضي المجرد، لا يعني اشتراكها في الدلالة المعجمية، وهذا ليس بالمطلق وإنما توجد حالات تشترك فيها صيغ متعددة بجذر واحد

مع اشتراك في نفس الدلالة. قد ظهرت في حالات أخرى اختلاف للدلالات في الجذر الواحد إذا اشترك مع الصيغ الأخرى، وهذا ما يجعلنا نفترض أن الصائت الثاني بعين الفعل (الصائت التصنيفي)، هو عبارة عما اصطلحنا عليه بالصائت الدلالي. الأمر نفسه يذكره جورج مونان في معرض حديثه عن الألفاظ، فـ: للألفاظ معنى لازم متصل بطبيعتها، أي إنها تعكس بلفظها المعبر أو ببنية اشتقاقها الواقع الذي تعبر عنه (مونان، 1972، ص: 91).

الشكل (18أ): اختلاف معنى الصيغتين للجذر الواحد مثال للجذر: $\sqrt{\text{ح س ب}}$

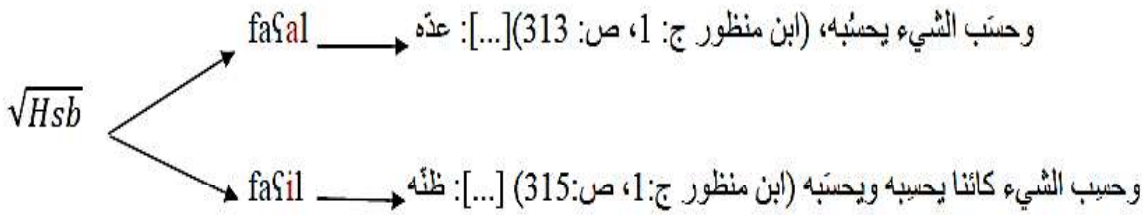

الشكل (18ب):اتفاق معنى الصيغتين للجذر الواحد مثال للجذر: $\sqrt{\text{س غ ب}}$:

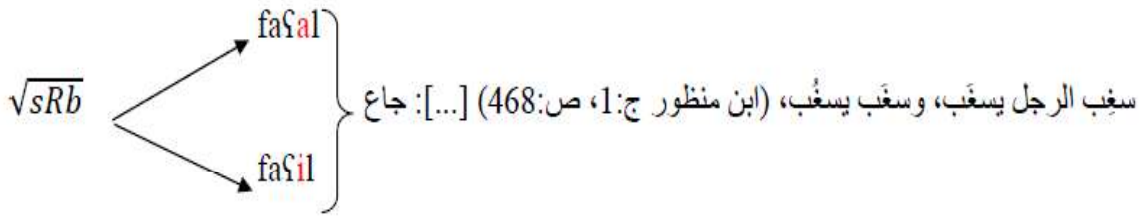

إن هذين الشكلين يجعلاننا نقف ولو بإشارة لما يحتويه هذا الصائت الدلالي (صائت عين الفعل الثلاثي المجرد) من أبعاد دلالية، إذ كان المتقدمون يعتبرونه نقطة الفصل ما بين الصيغ الثلاث، إلا أن التعبير التفسيري لنظريتهم الدلالية، لم يُسعفهم على إيضاح المقاصد منها. سيفيدنا الربط الدلالي بالصائت الثاني للصيغة الصرفية في الكشف عن صحة نظريتهم، وأيضا محاولة استدراج المكون الدلالي للآلة التوليدية التحويلية للصيغ الصرفية، التي نفترضها في ظاهرتنا، ونعتبر هذا المكون كمصفاة لهذه الآلة، علاوة على ذلك سنتمكن من الإجابة على إشكالات ظلّت مُعلّقة بالفصل الأول وبداية هذا الفصل.

والدلالة هي "العلم الذي يدرس المعنى، أو ذلك الفرع من علم اللغة الذي يتناول نظرية المعنى، أو ذلك الفرع الذي يدرس الشروط الواجب توفرها بالرمز حتى يكون قادرا على حمل المعنى"(أحمد مختارعمر، 1998، ص: 11). ولعلم الدلالة نظريات وفروع عديدة، منها نظرية الحقول الدلالية، التي سنعتمدها في معالجة قضيتنا تحت مُسمَّى الصائت الدلالي؛ أي حركة عين الفعل الثلاثي المجرد السالم.

6.3. نظرية الحقول الدلالية

يمكننا تعريف هذه النظرية بأنها تضم مجموعة من الكلمات المتقاربة في معانيها والتي يتم وضعها تحت لفظ/حقل عام يجمعها، أو هي مجموعة جزئية لمفردات اللغة، كما عرّفها لاينز **Lyons**. ومن المبادئ التي حددها أصحاب النظرية نذكر:

1- لا وحدة معجمية عضو في أكثر من حقل.
2- لا وحدة معجمية لا تنتمي إلى حقل معين.
3- عدم إغفال السياق الذي تأتي فيه الكلمة.
4- لا يمكن دراسة المفردات بعيدة عن تركيبها النحوي. (*lyons,1, p: 268-269*).

يمكن إعادة صياغة مبادئ هذه النظرية، لتطاوع ظاهرتنا الصرفية لصيغ الفعل الثلاثي المجرد السالم فيما يأتي:

1- لا وحدة معجمية (الجذر/الفعل) في أكثر من حقل أو في صيغة صرفية.
2- لا وحدة معجمية (الجذر/الفعل) لا تنتمي إلى حقل معين أو في صيغة صرفية معينة.
3- لا يمكن دراسة الأفعال بعيدة عن وزنها الصرفي.

تم إسقاط المبدأ الثالث من النظرية، لكوننا ندرس الأفعال وجذورها في المعاجم، فالسياق لا يُراعى في هذه الحالة، وإنما الهدف الذي نرومه من أول كلمة من هذا البحث هو دراسة الجذر والصيغة الصرفية مجردة، دون معرفة سياقاتها. ذلك أن بنية الفعل لوحدها تحمل نظاما تتبع أثره، انطلاقا من بنية الجذر العميقة، انتهاء بالصورة الصوتية للفعل الثلاثي المجرد السالم مُحققة.

إضافة لأنواع نظرية الحقول الدلالية (Théorie des Champs Sémantique) التي تتعدد بتعدد المُنظِّرين لها، فقد ساهمت في إعادة بناء معاجم وفق المبادئ والأنواع التي تلتزم بها، كقاموس

Roget، لكلمات اللغة الإنجليزية، إذ تم تصنيفه على أساس الموضوعات والمفاهيم. وقد قامت النظرية بإيراد نماذج كثيرة فتوسعت مفاهيمها ومبادؤها، وتم وضع أسس لها في إنشاء المعاجم، باعتبار أن بعض الحقول الدلالية (Champs Sémantiques) تشترك مفاهيمها مع اللغات الطبيعية، فقد اهتم تشومسكي بالعنصر الدلالي في نظرياته، بدءا من النظرية المعيار Théorie (1965 Standard)، والنظرية المعيار الموسعة (1977 Théorie Standard Etendu)، ونظرية الربط والعمل، إلى البرنامج الأدنوي 1990...، ونالت الدلالة نصيبا أوفر في النظرية المعرفية (Théorie Cognitive)، وتم تخصيص فرع لها تحت مُصطلح الدلالة المعرفية بريادة **فيلمور** و**جاكندوف**، وغيرها من النظريات.

لإسقاط ظاهرتنا في هذا القالب الدلالي نشير إلى أن المتقدمين قد كانت لهم نظرة مشابهة لنظرية الحقول الدلالية، والتي تُعرَف في الحقل اللغوي القديم بالرسائل اللغوية، أو معجم الموضوعات[1]. ورغم وجود ما يعيب هذه المعاجم في منهجها، إلا أنها لا تنفي تميز المحاولة والالتفاتة التي تم تقديمها لهذا الطرح الدلالي.

بعودتنا للصائت التصنيفي؛ أي حركة عين الفعل الثلاثي المجرد، نرى إمكانية ربطه بمبادئ النظرية في الشكل الآتي:

الشكل (19):[2]

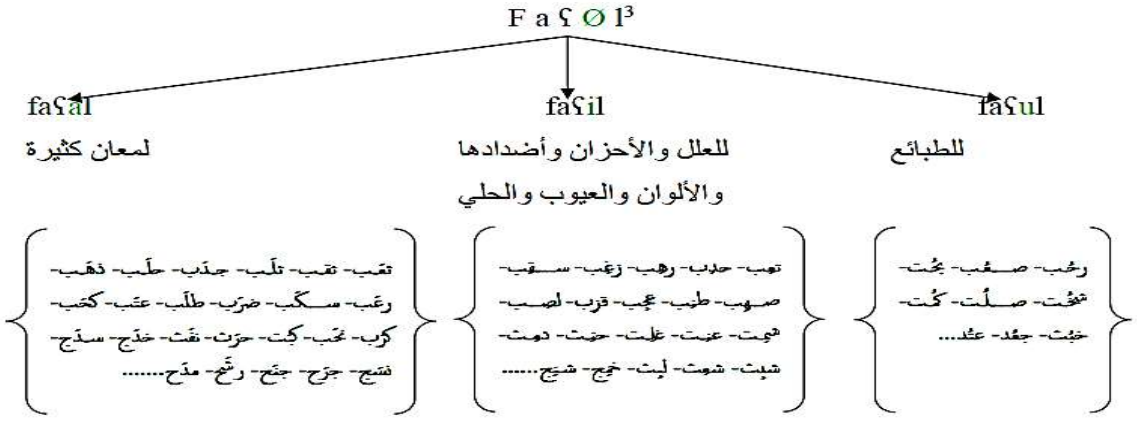

[1] - ككتاب الحيات والعقارب لأبي عبيدة، وكتاب الذُّباب لابن الأعرابي، وكتاب الألفاظ لابن السكيت، والألفاظ الكتابية للهمذاني، والمخصص لابن سيده، وفقه اللغة وأسرار العربية للثعالبي...

[2] - انظر معاني الأفعال كما جاءت عند الرضي الاستراباذي(ت686هـ)، في شرح شافية ابن الحاجب، الجزء 1، الصفحة 71 وما بعدها.

نلاحظ أن للصيغتين faʔil وfaʔul دورا دلاليا، إذ تُحدَّد صوائت عين فعلهما الثلاثي المجرد انطلاقا من معانيهما، فهو بمثابة **صائت دلالي (Voyelle Sémantique)**، كما تبين في الشكل أعلاه. مبدئيا نجد تفسيرا دلاليا للصيغتين faʔil وfaʔul، بناء على العلاقة التي تربط بين الحقول الدلالية وبعض المعطيات، إلا أن الإشكال لا زال قائما في صيغة faʔal باختراقها للمبدأين الأول والثاني من المبادئ التي اقترحناها، ولأن الصائت /a/ جاء لمعان كثيرة، تضم ما جاء في الصيغتين faʔil وfaʔul كذلك. كما يمكن أن نعتبر صيغة faʔal جذعا نوويا شاملا لدوره الكبير في صيغ اللسان العربي عموما وفي صيغ الفعل الثلاثي المجرد خصوصا، بيد أن هذا الطرح الدلالي ضم معطيات الجذور المنفردة الصيغة فقط، لكن ماذا عن الجذور المشتركة الصيغ؟ كالجذر:$\sqrt{šHb}$ التي تشترك في صيغتين: شحِب وشحُب، أو الجذر: $\sqrt{nʕt}$ الذي يشترك في ثلاث صيغ: نعَت، ونعِت، ونعُت!

إن نظرية الحقول الدلالية؛ لا تعالج إشكال اشتراك الجذر الواحد للصيغ، إذ إننا إذا افترضنا أن حقلا ما يختص بتحديد الصائت /i/ في عين الفعل الثلاثي المجرد. في الوقت نفسه يمكن للصائت /u/، أن يدل على الحقل عينه، وبالتالي الأفعال نفسها، إلا أن الصيغة مختلفة، وهذا اختراق للمبدأ الأول من مبادئ النظرية.

نستخلص أن علم الدلالة (Semantics) فيما يخص نظريته في الحقول الدلالية، ساهم في الإجابة على سؤال تم طرحه بالفصل الأول وهو: لم اختصت الصيغتان faʔil وfaʔul ، بدلالات محددة بينما الصيغة faʔal لا؟ إلا أن هذه النظرية كما أشرنا سابقا تجيب على معطيات الصيغ المنفردة فقط، بل وتدعم الطرح التقليدي الذي جاء به المتقدمون في هذا الإطار، لكن بشكل أكثر تخصيصا وتفصيلا. أيضا هذه النظرية لا تَحلُّ إشكالات كثيرة حيث لم تستطع الإجابة عليها، وبالتالي يمكن طرح مصطلح الصائت الدلالي في مستوى الصيغ المنفردة بالنسبة للصيغتين: faʔil وfaʔul فقط.

4. النظرية الصواتية المعيار والتناوب الصائتي الداخلي لأوزان الفعل الثلاثي المجرد السالم

إن وقوفنا على مجموعة من النظريات اللسانية، مهّد طريقنا للبحث عن بديل أكثر فاعلية من حيث نتائجه، الأمر الذي قادنا لاتخاذ النظرية الصواتية المعيار خارطة طريق لظاهرتنا، لاكتشاف خبايا الحروف الأصول بالجذر وعلاقتها بالصيغ الصرفية، بملاحظة سمات صوامته وتفاعلاته مع باقي الصوامت ملاحظة صوتية صواتية، فالنظرية الصواتية المعيار صارت من مكونات النموذج المعيار للنحو التوليدي، لهالي وتشومسكي (1968)، إذ غيرت ترسانتها المصطلحية، وأيضا المنهجية، مع هدف الكشف عن النحو الكلي لقدرة المتكلم السامع، فتم إقامة هيكل كلي للنحو ضَمَّت المكونات اللسانية الآتية: المكون التركيبي، والدلالي، والصواتي، هذا الأخير الذي قفز قفزة نوعية في دراسة مختلف الظواهر اللسانية، واستبدل بعض المفاهيم التي كانت ثابتة في النظريات قبل النموذج المعيار، كاستبدال مصطلح الفونيم (Phonème) بالقطعة (Segment)، واعتماد مفاهيم جديدة كالمصفوفة (Matrice) والسمات المميزة (Distinctive Features). فالمصفوفة: هي الأداة الوصفية المعبرة عن القطع الصوتية، إذ تتألف من مجموع السمات المميزة، التي تُفرِّقُ بين قطعة صوتية عن الأخرى ومن شروطها:

1- تنتظم المصفوفة عموديا في شكل سطور متتالية.
2- يتضمن كل سطر سمة مميزة واحدة ووحيدة.
3- لا يجوز تكرار سمة داخل المصفوفة.
4- كل سمة يجب أن تكون مسبوقة بقيمة موجبة أو سالبة.
5- لا تحتمل السمة إلا قيمة واحدة (التاقي، 2017،2018).

السمات المميزة:

استلهم تشومسكي وهالي (1968) مفهوم السمات المميزة من أعمال الأستاذين: هالي، وورومان ياكبسون، [...]، واقترحا لائحة بما يناهز الثلاثين سمة لتعيين كل أصوات الألسن الإنسانية، وقاما بوضعها وبتصنيفها وفق ثلاثة مرتكزات أساس:

1- مجرى الهواء عند المنطقة الحنجرية.
2- مجرى الهواء ما بعد المنطقة الحنجرية.
3- نقطة التلفظ والأعضاء التلفظية وتفاعلاتها (التاقي، 2017،2018).

ووضعا جدولا لهذه السمات (السغروشني، .....، ص: 34-40) (بوهاس Bohas ، 2000، ص: 18)، وأخضعوها إلى تمثيل ثنائي القيم فإما أن تكون السمة موجبة أو سالبة، ونرمز إلى ذلك بالرمزين: [+] و [-]، [...] فكل قطعة (Segment) لغوية هي إما [+س] أو [-س] ويستحيل في ذات الآن: [+س] و[-س]. (التاقي، 2017،2018)

وللصواتة المعيار (Phonologie Générative) صياغة صورية للقواعد الصواتية (Règles Phonologiques)، يمثل هيكلها العام الشكل الآتي:

الشكل (20): (التاقي، 2017،2018)

ومن القواعد المُعتمدة في هذه النظرية نذكر:

التحويل: +ج ـــــ/ ب ⟶ أ

الحذف (Effacer): د ـــــ ج/ Ø ⟶ أ

الحشو (Redondance): ج ـــــ ب/ أ ⟶ Ø

القلب المكاني (Métathèses): 1324 ⟶ ص صا ص ص 4 3 2 1

ومجموعة من القواعد الأخرى (السغروشني،.....، ص: 46 – 43).

نهدف من هذا المدخل للنظرية المعيار، والنظرية الصواتية المعيار، إلى استدراج قاعدة من القواعد الصورية المعتمدة، وتوظيفها في دراسة ظاهرتنا، إذ إننا ننطلق من الجذر $\sqrt{\text{ف ع ل}}$ مجردا بحروفه الأصول لا غير، إلا أن بعد وضعه بالميزان الصرفي/ الصيغة الصرفية من صيغ الفعل الثلاثي المجرد السالم faʔal أو faʔil أو faʔul، نجد حشوا لقطعتين صائتيتين وهما الصائت [a] بعد القطعة الأولى [f]، والقطع الصائتية: [a] و [i] و [u]، بعد القطعة الثالثة [ʔ]. فالقطعة الثانية المحشوة بالصائت [a] تكون عبر مقولات تركيبية تضم سمات أخرى غير السمات المميزة التي ذكرناها آنفا، وإنما تأخذ القطعة الصائتية الثانية [a] سمة [+بناء للمعلوم]، لكن ماذا عن القطع الصائتية الرابعة

المحشوة بالجذر؟ متى يتم حشوه؟ وفي أي سياق؟ وعلى أي أساس يتم اختيار حشو صائت من الصوائت الثلاثة؟، إن هذه الأسئلة تدعو لتضمين قاعدة الحشو كمنطلق لنا في افتراض حل لهذه الظاهرة والإجابة على الكثير من الإشكالات المطروحة، ونصوغ قاعدته كالآتي:

الشكل (21):

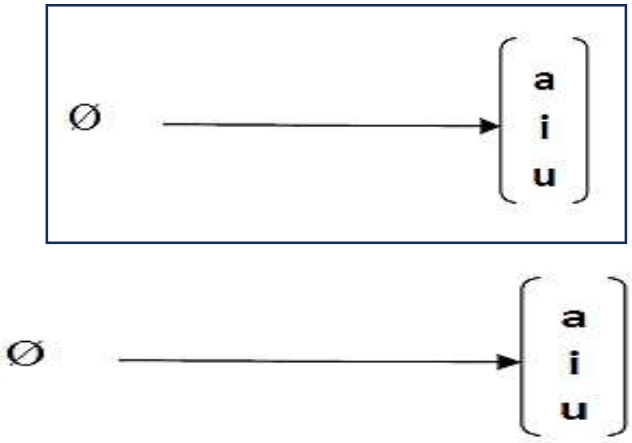

يتضح من الشكل (21)، أن هناك حشوا لقطع صائتية، غير موجودة في التمثيل الصواتي للجذر؛ أي من البنية العميقة (Structure Profonde) /ف ع ل/ إلى البنية السطحية Structure de Surface [فَعَل].

لن ندخل في دقائق المعطيات لمعرفة متى يكون هذا الحشو في جميع حالاته، إلا أننا سنكتفي بنموذج أولي كمؤشر نستطيع من خلاله تتمة العمل مستقبلا، وفي وقت يتسع فيه ذلك، ويتسع معه نطاق ملاحظاتنا بالانتقال من ثلاثة مجلدات إلى ملاحظة معطيات معجم لسان العرب ككل.

يمكن تطبيق الشكل (21)، على سمات الصوائت وفق القاعدة الآتية:

وعلى

إذا كانت عين الجذر[1] تحمل السمة: [+انقباض جذر اللسان][2]، فإن عين الفعل الثلاثي المجرد تكون بالفتح:

ونصوغه على الشكل الآتي:

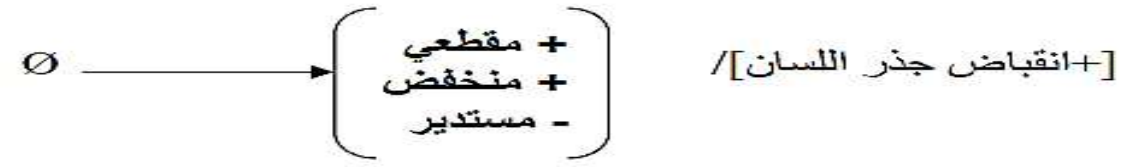

مما يدعم هذا الرأي إحصائيا هو أن الصيغ المُنفردة من أصل 570 فعلا يوجد 64 فعلا تحمل عين فعله السمة: [+انقباض جذر اللسان] قد توجه للصيغة: faʔal.

نموذج معطيات:

ترقيم	الجذر	الصيغة	الفعل	IPA	حركة العين	ج1	ج2	ج3
1	ṯqb	فَعَل	ثقَب	ṯaqab	a	ث	ق	ب
2	Hḍb	فَعَل	حضَب	Haḍab	a	ح	ض	ب
3	Hṭb	فَعَل	حطَب	Haṭab	a	ح	ط	ب
4	HḎb	فَعَل	حظَب	HaḎab	a	ح	ظ	ب
5	xṭb	فَعَل	خطَب	xaṭab	a	خ	ط	ب
6	rḍb	فَعَل	رضَب	raḍab	a	ر	ض	ب
7	rqb	فَعَل	رقَب	raqab	a	ر	ق	ب
8	zqb	فَعَل	زقب	zaqab	a	ز	ق	ب
9	štb	فَعَل	شطَب	šaṭab	a	ش	ط	ب
10	hḍb	فَعَل	هضَب	haḍab	a	ه	ض	ب
11	Rṣb	فَعَل	غصَب	Raṣab	a	غ	ص	ب
12	qṣb	فَعَل	قصَب	qaṣab	a	ق	ص	ب
13	qḍb	فَعَل	قضَب	qaḍab	a	ق	ض	ب
14	qṭb	فَعَل	قطَب	qaṭab	a	ق	ط	ب
15	kḎb	فَعَل	كظَب	kaḎab	a	ك	ظ	ب
16	nḍb	فَعَل	نضَب	naḍab	a	ن	ض	ب
17	nṭb	فَعَل	نطَب	naṭab	a	ن	ط	ب
18	hḍb	فَعَل	هضَب	haḍab	a	ه	ض	ب

[1] - الأمر نفسه ينطبق على فاء الجذر

[2] - تضم القِطع: الصاد، والضاد، والظاء، والطاء، والقاف.

19	mṣt	فَعَل	مصَت	maṣat	a	م	ص	ت
20	nṣt	فَعَل	نصَت	naṣat	a	ن	ص	ت
21	bqṯ	فَعَل	بقَث	baqaṯ	a	ب	ق	ث
22	lṭṯ	فَعَل	لطَث	laṭaṯ	a	ل	ط	ث
23	lqṯ	فَعَل	لقَث	laqaṯ	a	ل	ق	ث
24	nqṯ	فَعَل	نقَث	naqaṯ	a	ن	ق	ث
25	Hḍž	فَعَل	حضَج	Haḍaž	a	ح	ض	ج
26	btH	فَعَل	بطَح	baṭaH	a	ب	ط	ح
27	rḍH	فَعَل	رضَح	raḍaH	a	ر	ض	ح
28	zqH	فَعَل	زقَح	zaqaH	a	ز	ق	ح
29	sṭH	فَعَل	سطَح	saṭaH	a	س	ط	ح
30	fṭH	فَعَل	فطَح	faṭaH	a	ف	ط	ح
31	fqH	فَعَل	فقَح	faqaH	a	ف	ق	ح
32	lṭH	فَعَل	لطَح	laṭaH	a	ل	ط	ح
33	mṣH	فَعَل	مصَح	maṣaH	a	م	ص	ح
34	mḍH	فَعَل	مضَح	maḍaH	a	م	ض	ح
35	mṭH	فَعَل	مطَح	maṭaH	a	م	ط	ح
36	nṣH	فَعَل	نصَح	naṣaH	a	ن	ص	ح
37	nḍH	فَعَل	نضَح	naḍaH	a	ن	ض	ح
38	nṭH	فَعَل	نطَح	naṭaH	a	ن	ط	ح
39	nqH	فَعَل	نقَح	naqaH	a	ن	ق	ح
40	rṣx	فَعَل	رصَخ	raṣax	a	ر	ص	خ

ستة أفعال تُجاه الصيغة: faʔil، ولا نجد فعلا بصيغة faʔul قد تضمن هذه السمة.

ترقيم	الجذر	الصيغة	الفعل	IPA	حركة العين	ج1	ج2	ج3
1	**sqb**	فَعِل	سقِب	saqib	i	س	**ق**	ب
2	**lṣb**	فَعِل	لصِب	laṣib	i	ل	**ص**	ب
3	**sqt**	فَعِل	سقِت	saqit	i	س	**ق**	ت
4	**nḍž**	فَعِل	نضِج	naḍiž	i	ن	**ض**	ج
5	**lqH**	فَعِل	لقِح	laqiH	i	ل	**ق**	ح
6	šqḏ	فَعِل	شقِذ	šaqiḏ	i	ش	**ق**	ذ

واحد وعشرون فعلا يشترِك مع الصيغ: خمسة عشر فعلا مع faʔal وfaʔil:

ترقيم	الجذر	الصيغة	الفعل	IPA	حركة العين	ج1	ج2	ج3

1	Hṣb	فَعَل/فَعِل	حصَب/حصِب	Haṣab	a	ح	ص	ب
2	xṣb	فَعَل/فَعِل	خصَب/خصِب	xaṣab	a	خ	ص	ب
3	xḍb	فَعَل/فَعِل	خضَب/خضِب	xaḍab	a	خ	ض	ب
4	šṣb	فَعَل/فَعِل	شصَب/شصِب	šaṣab	a	ش	ص	ب
5	ṣqb	فَعَل/فَعِل	صقَب/صقِب	ṣaqab	a	ص	ق	ب
6	ʕṣb	فَعَل/فَعِل	عصَب/عصِب	ʕaṣab	a	ع	ص	ب
7	ʕṭb	فَعَل/فَعِل	عطَب/عطِب	ʕaṭab	a	ع	ط	ب
8	ʕḎb	فَعَل/فَعِل	عظَب/عظِب	ʕaḎab	a	ع	ظ	ب
9	ʕqb	فَعَل/فَعِل	عقَب/عقِب	ʕaqab	a	ع	ق	ب
10	Rḍb	فَعَل/فَعِل	غضَب/غضِب	Raḍab	a	غ	ض	ب
11	nṣb	فَعَل/فَعِل	نصَب/نصِب	naṣab	a	ن	ص	ب
12	fḍH	فَعَل/فَعِل	فضَح/فضِح	faḍaH	a	ف	ض	ح
13	Hqd	فَعَل/فَعِل	حقَد/حقِد	Haqad	a	ح	ق	د
14	xḍd	فَعَل/فَعِل	خضَد/خضِد	xaḍad	a	خ	ض	د
15	ʕḍd	فَعَل/فَعِل	عضَد/عضِد	ʕaḍad	a	ع	ض	د

ثلاثة أفعال مع faʕal وfaʕul:

ترقيم	الجذر	الصيغة	الفعل	IPA	حركة العين	ج1	ج2	ج3
1	mqt	فَعَل/فَعُل	مقَت/مقُت	maqat	a	م	ق	ت
2	šqH	فَعَل/فَعُل	شقَح/شقُح	šaqaH	a	ش	ق	ج
3	fṣH	فَعَل/فَعُل	فصَح/فصُح	faṣaH	a	ف	ص	ح

و ثلاثة أفعال تشترك مع الصيغ كلها:

ترقيم	الجذر	الصيغة	الفعل	IPA	حركة العين	ج1	ج2	ج3
1	rṭb	فَعَل/فَعِل/فَعُل	رطَب/رطِب/رطُب	raṭab	a	ر	ط	ب
2	ʕḍb	فَعَل/فَعِل/فَعُل	عضَب/عضِب/عضُب	ʕaḍab	a	ع	ض	ب
3	nqb	فَعَل/فَعِل/فَعُل	نقَب/نقِب/(نقُب)	naqab	a	ن	ق	ب

إن ما تقدم ذكره هو غيض من فيض للتعمق فيما أوردناه، لمعرفة هذا النظام الذي ظل ينتظر من يكشفه بلساننا العربي، ونحن لم نكتفِ فقط بسمة [+انقباض جذر اللسان]، لتبيان توجهه نحو صيغة *فعَل* بإحصاءات لها، وإنما أوردناه كمثال فقط بل قد وجدنا ما يثير انتباهنا أكثر وأكثر كسمة [-متصل] إذا وردت بفاء الفعل فإن 104 فعلا من الجذور المنفردة التي تتوجه لصيغة *فعَل*. بينما 24 فعلا يتوجه لصيغة *فعِل*. إلا أننا أوردنا سمة [+انقباض جذر اللسان]، لكون صوامته أقوى الصوامت العربية جرسا كما جاء عند علماء التجويد، وبالتالي توجهه لأخف الحركات. الأمر الذي أشرنا إليه في

الفصل الأول بقول ابن جني: "وذلك أنهم لما جعلوا الألفاظ دليلة المعاني، فأقوى اللفظ ينبغي أن يقابل به قوة الفعل، والعين أقوى من الفاء واللام، وذلك لأنهما واسطة لهما ومكنوفة بهما، فصارا كأنهما سياج لها، ومبذولان للعوارض دونها" (ابن جني، ط: 4، ص: 155) ، للإشارة إلى مدى ترابط قوة الصوامت بأخف الصوائت.

الخاتمة

تعرّضنا في هذا البحث لمجموعة من المحاور التي هدفت للبحث عن: تنميط للصيغ الصرفية بحسب مسارها الاشتقاقي، من الجذر الثلاثي إلى صيغة الفعل الثلاثي الماضي المجرد السالم، بدءا من الدراسة التقليدية في معالجتها لقضية عين الفعل الثلاثي المجرد، وانتهاء بالنظريات المقترحة قصد إيجاد تفسيرات لسانية للظاهرة التي عالجنا بعضا من قضاياها، إذ إن ظاهرة حركة عين الفعل الثلاثي تحمل في ثناياها مجموعة من القضايا المتفرعة عنها، كالصوائت وأهميتها، ودور عين الجذر في بناء صيغ الفعل.

وقد توصلنا لنتائج مهمة في آخر البحث، وهي نتائج ساعدت على تحقيقها مجموعة من الإشكالات المطروحة، إلا أنها نتائج أولية، لم نغُص في صُلب النظريات اللسانية التي اشتغلنا بها، وإنما أردنا بها معرفة مدى صلاحيتها في تفسير ظاهرتنا، لكن أغلبها لم يرَق لمستوى التفسير، أو أنها غير صالحة لمعالجة هذه الظاهرة بينما لها القدرة على تفسير ظواهر أخرى، رغم ذلك ساعدتنا على ملاحظة المعطيات أكثر فيما يخص الصيغ، واستخلصنا في آخر البحث نظرية الصواتة المعيار للتركيز أكثر على صوامت الجذور، وتتبعها تتبعا صوتيا وصواتيا، وقد أفضى بنا إلى معرفة نتائج هامة، أهمها: أن لصوامت الجذور دورا هاما وفعَّالا في تحديد توجه حركة عين الفعل الثلاثي المجرد السالم.

أخيرا نقول: إن ما جاء به البحث، من نظريات ومعطيات لم تكن بالمعمَّقة، ولم ندخل في تفاصيل النظريات التي أوردناها بالمتن، وإنما اكتفينا بومضات منها، ساعدتنا في الوصول إلى نتائج مُحققة نوعا ما. ونشير إلى أننا لم نتناول في المتن بعض النظريات الصواتية، التي قد تكون مفيدة جدا في بحثنا الذي سنستمر فيه إن شاء الله، كنظرية هندسة السمات، والنظرية الأمثلية، وغيرها من

النظريات..، إلا أن ما توصلنا إليه في هذا البحث يمثل شرارة لبداية شعلة التحليل والتفسير لهاته الظاهرة، ولا زلنا حاملين لها حتى نحقق الغاية التي سطَّرناه في عنوان بحثنا، وهو: بناء معجم تنميط الأفعال الثلاثية بحسب مساراتها الاشتقاقية.

المصادر والمراجع

المقالات:

ذ. التاقي، محمد (1992) التكرار الصامتي والتعاقب الصائتي في اللغة العربية، قضايا في اللسانيات العربية، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ابن مسيك سيدي عثمان، دار قرطبة للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ماي ، الدار البيضاء.

الكتب:

جمال الدين محمد بن مكرم، أبو الفضل ، ابن منظور الافريقي المصري، () لسان العرب، دار صادر بيروت، الطبعة الأولى.

ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت392هـ)، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، المكتبة العلمية.

عمر، أحمد مختار (1430هـ- 2009م) ، علم الدلالة، عالم الكتب، الطبعة السابعة.

السغروشني، إدريس (1987) مدخل للصواتة التوليدية، سلسلة المعرفة اللسانية أبحاث ونماذج، دار توبقال للنشر، الطبعة الأولى.

مونان، جورج (1972)، تاريخ علم اللغة منذ نشأتها حتى القرن العشرين، ترجمة بدر الدين القاسم.

التاقي، محمد (2021)، مقاربة صرافية مبتكرة لتشكيل الجذور الثلاثية "المعتلة" في اللسان العربي، الطبعة: 1.

المداخلات:

محاضرات ذ. محمد التاقي، وحدة الصواتة، الموسم الدراسي: 2017-2018.

الأطروحات والرسائل الجامعية :

McCarthy, JOHN (1979): Formal Problems in Semitic Phonology and Morphology, ph. D. MIT. University of Massachusetts